# في الأسس اللسانيّة لترتيب الأفعال المزيدة في المعجم العربيّ

**أ.د. محمد بلبول** أستاذ التعليم العالي-جامعة محمد الخامس

m55balboul@gmail.com

## ملخّص

تتطرّق هذه الدراسة التحليليّة للمداخل المعجميّة في بعض المعاجم العربيّة القديمة والحديثة، إلى إشكال ترتيب الأفعال المزيدة في سياق شرح المادة المعجمية، وذلك للبرهنة على صحّة فكرة مُفادها أنّ هذا الترتيب يجب أن تتحكّم فيه محدّدات لسانيّة داخليّة، نابعة من صميم البنية الصرفيّة، بحيث لا يكون مجرّد ترتيب يكتفي بالفصل بين الفعل المجرّد والفعل المزيد من غير أن يُميّز بين طبقات الأفعال المزيدة على أسس دلاليّة وشكليّة. وقد آنَسنا في الجهاز التمثيليّ لنظريّة الصرف المستقلّ القطع كما استقرت في أطروحة جون مككارثي (1979)، إجرائية تتيح إمكانية توليد صيغ التوسيع الاشتقاقيّ الداخليّ (فعّل وفاعل) قبلّ الصيغ المزيدة المتبقّية حيث تكون الزيادة خارجية. وقد بدا واضحا من خلال مقارنة أساليب ترتيب المشتقّات في معجم الصحاح للجوهريّ والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بأسلوب الترتيب الاستشراقيّ، ممثّلا في معجم كازيمرسكي (Kazimirsky)، أنّ هذا المعجم الأخير يضع صيغة أفعل في الدرجة الرابعة مخالفا بذلك ترتيب العرب الذين كان ترتيبهم المواد في النصّ الشارح أقرب إلى الترتيب ألفبائيّ منه إلى الترتيب الاشتقاقيّ الذي تمليه مبادئ نظام الاشتقاق المعجميّ. وفضلا عن هذا، تُعدّ إثارة قضية ترتيب المشتقّات في نصّ ترجمة المادة المعجمية مناسبة للفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة البنية الصغرى للمعاجم العربيّة، وفق مناهج المعجمية الحديثة، من أجل تأسيس نقد معجميّ لا يكتفي بفحص وتنميط طرائق

الترتيب والتبويب العموديّ لمادة المدوّنة المعجمية (أو ما يعرف بالبنية الكبرى للمعجم) بل يطمح إلى تسليط مزيد من الضوء على نوعيّة المعلومات المقدّمة بصدد مفردات المدوّنة وتقويمها على أساس اتّساق واطّراد منهجية عرض النصّ الشارح للمدخل المعجميّ.

**الكلمات المفتاحية:**

**المعجم، الجذر، الصيغ، ترتيب المادة المعجمية، المنفدية، الفعل المزيد، توليد الصيغ، البنية الكبرى، البنية الصغرى.**

## About linguistic foundations for arranging augmented verbs in the Arabic lexicon

### Summary

**The present analytical study focuses one on lexical entries in some ancient and modern Arabic dictionaries, and the ranking of derived verbs in the context of explaining the lexical Items. Its aim is to demonstrate the validity of the idea that this arrangement of verbs is governed by internal linguistic principles which determines of the morphological structure, rather than simply an arrangement that stands at the threshold of separating the simple verbs and their augmented forms, without classifying the augmented verbs, on semantic and formal criteria, into distinct classes.**

**The representative system of the auto segmental theory as settled in John McCarthy's 1979 thesis helped illustrate this. By a procedure that allows for the internal derivative extension formulas to be generated (fa??al and faa?al) before the remaining augmentative forms. The comparison between the method of arranging the augmented verbs, represented in the Sihah al-Jawhari dictionary and Alwasit dictionary of the Arabic Language Academy, with the method of orientalism arrangement, represented in the Kazimirsky dictionary which puts af?al form in the fourth degree, reveals that the choice of the Arabic lexicographical tradition –which start the classification whit af?al form - does not faithfully reflect the functioning of the morphology derivational arrangement.**

**In addition to this, it is appropriate to draw attention on studying the micro structure of Arab dictionaries n accordance with the achievement of modern lexicology, in order to establish a lexical criticism which does not only examine methods of vertical ranking of the lexical entries (i.e the macrostructure for the lexicon), but also includes the evaluation the quality of information and the elegance of its presentation in the text explaining the lexical entries.**

**Key terms:**

**Lexicon, root, template, ranking lexical items, agentivity, augmented verbs, templates generating, macrostructure, microstructure.**

## تقديم

نبّه أحمد فارس الشدياق في مؤلّفه الاستدراكيّ الموسوم بِ: الجاسوس على القاموس[1] الـذي يعدّ من أشـهر كتـب النقد المعجمـيّ، إلى اضطـراب ترتيب المشـتقّات في المعاجم العربيّـة. وقد صار نقده متداولا في البحـوث المهتمّة بالموضوع إلى درجة أضحت عبارته في هذا الشأن أشبه بالمثل السائر بين ذوي الاختصاص. ونورد نصّها أسفله:

*«إنّ مـن أعظـم الخَلـل وأشـهر الزلَل في كُتـب اللغة جميعًـا، قديمِهـا وحديثها، ومُطوّلهـا ومُختصَرها ومُتونها وشروحها، وتعليقاتها وحواشـيها، خلط الأفعال الثلاثيّـة بالرباعيّـة والخماسـيّة والسداسـيّة، وخلط مشـتقّاتها، فربّـما رأيت فيها الفعل الخماسيّ والسداسيّ قبل الثلاثيّ والرباعيّ، أو رأيت أحد معاني الفعل في أوّل المادة وباقي معانيه في آخرها»*.

بتأثير من هذا النقد وبالاستناد إلى التطّورات النوعيّة التي حصلت في مجال العلم والصناعة المعجميّين، طفِق أهلُ الاختصاص يلتفتون إلى قضية بنية النصّ الشـارح

(1) هـو أبـو العباس أحمد فارس بن يوسـف بـن منصور الشـدياق (1804-1887) وضع كتابه الجاسـوس على القاموس لاسـتدراك هنات الفيروزابادي صاحب القاموس المحيط وترميم فجواته يتكوّن الكتاب من مقدمة وأربعة وعشرين نقدا.

للفـظ وما يحتويه من معلومـات وعناصر في المعجم العـربيّ، بوصفها قضية مرتبطة بتحديث المعجم وإخراجه للمسـتعملين والقرّاء في صـورة تتوافق والمعايير الحديثة التي تضمن الرقيّ به إلى مستوى التعبير بوفاء عن المعرفة المعجميّة للجماعة اللسانيّة في فـترة تاريخيّـة محـدّدة. وغير خاف على المتتّبـع الأريب لهذا المجـال، أنّ القصد من وراء اختيار ترتيب البنية الكبرى[1] للمعجم على أساس الجذوع، -على النحو الذي ارتضتـه بعـض المعاجم المعاصرة، مثل معجـم الغنيّ لعبد الغنيّ أبـو العزم ومعجم المـورد العـربيّ لروحي البعلبكيّ- وليس على أسـاس الجذور، إنّما لتجنّبُ المشـاكلِ التـي تواجههـا المعاجـم الجذريّـة في تنظيـم المعلومات المتعلّقـة بالمداخـل المعجميّة الفرعيّـة التابعة للجذر. ومنهـا كيفيّة ترتيب الأفعال المزيـدة داخل البنية الصغرى. ولـن تفوتنـا الإشـارة بهـذه المناسـبة إلى أنّ لترتيب المفـردات المعجميّة على أسـاس الجـذر ثمنا بل أثمانًـا، كما أنّ لاختيار الترتيب بحسـب الجذوع أثمانـه المكلّفة أيضا. فإذا كان الترتيب بحسـب الجذر يتوفّق في الحفاظ على آصرة القرابة الاشـتقاقيّة بين الألفاظ التي تشـترك في الجذر أو أصول المادة، فإنّه يواجه إشكال كيفية تنظيم أفراد هـذه العائلة تحت الجذر وفق معايير واضحة تجنّـب اضطراب بنية المدخل المعجميّ مثلما ألمح إلى ذلك أحمد فارس الشـدياق في المقتبَس السـالف الذكر. وفي مقابل هذا تتجنّـب المعاجم التي ترتّب بحسـب الجذوع المكتملة البناء الصرفيّ مشـكلةَ ترتيب المشـتقّات الفرعيّة وذلـك بإفرادها لكلّ مفردة مدخلا مسـتقلا دون مراعاة تجرُّدها أو اشـتمالها عـلى الزوائد، وبصنيعها هذا تبدو وكأنّها تخالـف طبيعة المعجم العربيّ إذ

(1) يُنظـر إلى المعجـم مـن زاويـة نظـر المعجميّـة الحديثـة بوصفـه بنيـة ثنائيـة مكوّنـة مـن «بنيـة كـبرى» (macrostructure) و «بنيـة صغـرى» (microstructure). ويُراد بالبنية الكبرى مجمـوع المداخل المعجميّة lexicals entries)، وهي بمثابة عناوين المفردات (أدوات، كلمات، مُركّبات...) المرتّبة عموديا وفق ترتيب أبجـديّ أو ألفبائـيّ أو موضوعاتيّ. أمّا البنيـة الصغرى فهي مجموع المعلومـات المنظّمة الخاصة بكلّ مدخل معجميّ. وتُجسّـد البرنامـج المعلوماتيّ الثابت والمطّرد بالنسـبة لكل مداخل المعجـم. وبعبارة أخرى يمكن القـول إن البنيّـة الكبرى تقبل قراءة عمودية، في حـين أن البنية الصغرى هي المعلومات المرتّبة أفقيا التي تعدّ بمثابة ترجمة للمدخل المعجمي.

تفرّق المفردات المشتركة في أصول المادة على أبواب بحسب أوائل الحروف فالكلمة قطّع في باب القاف واختها «انقطع» في باب الهمزة أو باب النون بحسب الوضع الذي ارتضاه واضعو المعجم لهمزة الوصل.

لا نسعى في هذه المقالة إلى المفاضلة بين المعاجم الجذريّة وتلك التي اختارت تبنيّ الترتيب على أساس كلمات مُكتملة البنية الصرفيّة (أي الجذوع)، بل نروم تسليط الضوء على قضية ترتيب الأفعال المزيدة بعد الفعل المجرّد كما تجلّت في بعض المعاجم العربيّة التي وُضِعت في حقب متباعدة، وربّما لأغراض متباينة. القصد من ذلك أنّنا نتوخى اقتراح ترتيب متّسق للأفعال المزيدة من منطلق تصوّر نظريّ يرتكز على نتائج نظريّة لسانيّة صورية تفترض مبادئ لسانيّة عامة تحكُم التكوين الصرفيّ للكلمات في اللغات التي لها نظام دَمْجيّ غير إلصاقيّ، ينبني على الجذر والصيغة (root-template morphology) كما هو الشأن بالنسبة للغة العربيّة. وقد وازنّا، في سبيل تحقيق هذه الغاية، بين طرق ترتيب الأفعال المزيدة في ثلاثة معاجم للمفاضلة بينها في ضوء معايير نظريّة الاشتقاق الصرفيّ، يوجّهنا في ذلك الاقتناع بأنّ النظريّة الصرفيّة بوجه خاص والنظريّة اللسانيّة بوجه عام، يجب أن تُوظَّف نتائجها في ميادين المُعجميّة (lexicology) والصناعة المعجميّة (lexicography) لتجويد صناعة المعجم العربيّ من جانبي الشكل والمضمون، وذلك لتقريبه من الكاتب والقارئ والمتعلّم الناطق بالعربيّة أو بغيرها. وقد وقع اختيارنا، لغرض المقارنة، على المعاجم الثلاثة التالية:

-**تاج اللغة وصحاح العربية** للجوهريّ (م. 398ه)، مادة: **ض ر ب**؛ مبرّر اختيار نموذج من الصحاح أنّ هذا المعجم يُعدّ علامة فارقة في تاريخ التأليف المعجميّ بفضل استفادته من حصيلة معتبرة في مجال التأليف المعجميّ مثّلت بجلاء لأساليب جمع المادة والتبويب والترتيب والنقد اللغويّ كما تشهد بذلك مقدّمات مؤلفيها. فقبله ثمانية معاجم: وهي كتاب العين للخليل ابن أحمد الفراهيديّ (المتوفى: 170ه) ومعجم الجيم

لأبي عمرو الشيباني (المتوفى 213)، وجمهرة اللغة لابن دريد (المتوفى: 321) والبارع في اللغة لأبي عليّ القاليّ (المتوفى: 356ه) والتهذيب للأزهريّ (المتوفى: 370ه) والمحيط للصاحب ابن عبّاد (المتوفى: 385)، ومقاييس اللغة ومجمل اللغة، وهما كتابان لابن فارس (المتوفى: 395ه) والمحكَم والمُحيط الأعظم لابن سيدة (المتوفى: 458ه). أضف إلى هذا أنّ الصحاح ابتدع نظاما جديدا للترتيب يعرف بنظام القافية حيث ترتّب المواد بحسب الترتيب الألفبائيّ مع اختيار أواخر الأصول. لكن أصالة هذا المعجم لا تقتصر على هذا الجانب فقط، بل نلمسها أيضا في طريقة الجوهريّ في معالجة المعلومات كما يؤكّد ذلك ريجيس بلاشير (Blachère Régis 1975, 21-29)، ((Régis Blachère)، في ورقة له حول مكانة الجوهريّ في مسار تطوّر المعجميّة العربيّة، حيث يرى أنّ معجم الصحاح يمتاز بصرامة نقده للشواهد التي اعتمدها من سبقوه وبانتقائه أجودها فضلا عن وضوح شرحه للألفاظ وتوظيفه للشرح بالمرادف توظيفا مناسبا لا ينمّ عن سعي للتخلّص من عبء الشرح بالتعريف.

– **المعجم الوسيط** (تاريخ إصدار الطبعة الأولى 1960م/ 1380هـ) وهو من المعاجم التي تمثّل الصناعة المعجميّة العربيّة الحديثة، وضعه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بإشراف لجنة من أعضاء المجمع للحفاظ على سلامة اللغة العربيّة. ويتبيّن من مقدمته أنّ أهمّيته تكمُن في طموح مؤلّفيه إلى التطوير والتحسين بالإفادة من التراكمات والمستجدّات الحاصلة في مجال الصناعة المعجميّة العربيّة والغربيّة، يتجلّى ذلك أولا في وضوح الهدف، إذ رام واضعوه إنتاج معجم عربيّ عصريّ يلبّي حاجات الجمهور العريض الذي ينفر من التعقيدات التي وسمت المعاجم العربيّة التراثيّة فجعلتها مصادر مُهابة لا يملك الجرأة على الإبحار في محيطاتها سوى الرّاسخون في علوم العربيّة، وفضلا عن هذا، يبرز ملمح التطوير لديهم في وعيهم بأهمّية تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليكون المعجم مرآة لتطوّر اللغة العربيّة والمجتمع، فاعتمدوا الألفاظ المولّدة

والمعرّبة والدخيلة والمحدثة والمصطلحات العلمية. ثمّ إنّهم، فوق هذا وذاك، التزموا منهجا واضحا لتنظيم المعلومات والعناصر التي تنضوي تحت الجذر الواحد فقدّموا الأفعال على الأسماء والمجرّد على المزيد من الأفعال، والمعنى الحسيّ على المعنى المجرّد، والحقيقيّ على المجازيّ واقتدوا بصاحب المنجد حين استعانوا بالصورة في سبيل الشرح بالتمثيل، وقدّموا اللزوم في الأفعال على المتعديّ منها ورتّبوا الثلاثيّ المزيد بحرف قبل الثلاثيّ المزيد بحرفين. كل هذا جعل من هذا المعجم لبنة مضيئة في المعجميّة العربيّة الحديثة مما يفسّر نجاحه التجاريّ واهتمام الدارسين به.

- معجم **كازيمرسكي عربي/ فرنسي** (1850): معجم وضعه المستعرب البولوني الأصل الفرنسيّ الموطن فليكس إينياس كازيمرسكي (1887 -1808) Félix Ignace Kazimirski. ويعدّ هذا العمل معجما ثنائي اللغة: مادّته اللفظيّة عربيّة تقابلها تعاريف وشروح بالفرنسية، وهو موجّه بالأساس إلى المترجمين والمشتغلين بالنصوص العربيّة التراثيّة. ميزته أنّه يستوفي المادة المعجمية استيفاء جيّدا وذلك باعتماده مدوّنة لسان العرب لابن منظور التي أعاد النظر في ترتيبها ترتيبا يسهّل العثور على المُراد ويشذّب المادة من الحشو. ومسوّغ إدراجه في المقارنة أنّ أسلوبه في عرض المادة المعجميّة يمثّل لمنهج المستعربين في الترتيب. الذين أثّروا بشكل أو بآخر في المعجميّين العرب المحدثين، خصوصا في الجانب المتعلّق بتنظيم بنية ترجمة المدخل المعجميّ.

لكن قبل الشروع في تحليل أمثلة للترتيب المتّبع داخل ترجمة المدخل المعجميّ[1] في المعاجم المشار إليها، يحسُن التذكير، لدواعي منهجيّة، بالخلفيّة التاريخيّة التي أرست الأصول الأولى للتأليف المعجميّ العربيّ للإحاطة بمقدّمات الموضوع حتى

(1) يحسُن التنبيه إلى أن مصطلح مدخل معجمي يحتمل تأويلين أولهما أنه يعني الكلمة الرأس (headword) التي يتصدى المعجم لشرحها من خلال ترجمة (أو نصّ شارح) تتضمن معلومات عن بنية الكلمة ومعانيها الحرفية (الوضعية) والسياقية مدعّمة بشواهد. ثانيهما أنّ مصطلح مدخل معجميّ يحيل إلى كيان يتألّف من الكلمة الرأس ومن ترجمتها.

نمنح مُقاربتنا للإشكال العمقَ التاريخيّ والمعرفيّ المأمولين. ونظن أنّ نظرات، ولو عجلى، في معجم كتاب العين لما فيه من الأفكار الواضحة والرؤى الاستشرافيّة، كفيلة بتوضيح الفكرة الأساس التي توجّه ما نحن بصدده، وفحواها أنّ البنية التنظيميّة للمعجم ليست مستقلّة عن بنيّة اللغة في مستوياتها الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة، بل إنّها محكومة بمبادئها. وهذا ما سعى الخليل إلى تجسيده في معجمه الرائد الذي يعدّ المقياس المرجعيّ للمعجميين اللاحقين سواء كانوا معترفين بأصالة وعبقريّة عمله أو من المنكرين لها مِمن سعوا جاهدين إلى رمي كتاب الخليل في غيابَة النسيان بالتشكيك في نسبته للخليل وفي صحة روايته واكتمالها، فلم يحالفهم التوفيق في مسعاهم. آية ذلك، أنّ إضافاتهم لم تنل من جوهر تصوّر الخليل لمنهج التبويب والتفصيل ومن متانة الأصول المطّردة الناظمة للبنى الصوتيّة والصرفيّة للألفاظ العربيّة وللاشتقاق. ذلك أنّ مبلغ ما أضافوه لا ينيف عن كونه استدراكات تدخل في باب الرواية. يعزّز هذا الحكم ما نجده من إشارات وتنبيهات نيّرة لكلّ من العلّامتين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي التي أعربا عنها في مقدمة تحقيقهما لكتاب العين وذلك في سياق إبرازهما أهمّية هذا المعجم في تاريخ المعجميّة العالميّة وتقويمهما لأثره في حركة التأليف المعجميّ العربيّ التي تلته. لقد كان أن تميّزت هذه الحركة، ببعض الجهود التي لا تخلو من إضافات نيّرة ومن جحود وانتقادات للخليل يَحيد مُعظمها عن جادّة الصواب. كما هو حال صاحب التهذيب الذي بلغ به الأمر إل حد إنكار أن يكون كتاب العين من وضع الخليل[1].

(1) «ولكنّنا حين نتصفّح «تهذيب اللغة» ونقابله بما في كتاب العين نعجب من أمر الرجل الذي حاول في غير ذكاء أن يجمع بين تحامله على الليث وغضّه من شأنه، ونهب ما في كتابه، على حد زعمه، ليبني كتابه عليه. لقد كان «العين» بكل ما فيه من ترجمات وبيانات وتفسيرات أساس كتابه الذي لم يزد عليه إلا روايات ونقولا عن غير الخليل، ولم يضف شيئا على ما فعله الخليل الذي يسمّيه بالليث أو ابن المظفر، إلا مفردات أهملها الخليل.» عن مقدمة كتاب العين، صفحة 20.

## 1. نظرات في كتاب العين

### 1.1. البنية الكبرى للمعجم

لقد عمَد الخليل في مشروعه المعجميّ إلى تحليل النظام الذي يثوي خلف قائمة ألفاظ اللسان العربيّ على مستويين: مستوى المادة التي تدخل في تكوين المفردات المعجميّة، وفيه جرّد أصول المادة ونظر في أنماطها ففصَل الأصول عن الزوائد وميّز الجذور الصحيحة عن المعتّلة حيث يكون الاعتلال بحرف أو بحرفين (اللفيف بنوعيه). ثمّ نظر بعد ذلك في عدد الأصول المعجمية التي تدخل في بناء المفردة فصنّفها إلى ثنائية لا ترقى إلى مستوى الكلمة مثل «هلْ» و«لمْ»-بسبب امتناعها عن دخول الزوائد فيها- وإلى ثنائية رُقّيت أماّ إلى الثلاثيّ بتثقيلها بحرفيْ التضعيف كما في نحو «مدّ» و «سمّ» وإمّا إلى الرباعيّ بالتضاعف وذلك بتكرير الجذر الثنائيّ كما في نحو «كفكف» و «زلزل». ولا يشذ الثلاثيّ المعتّل عن ذلك إذ يجوز فيه التضعيف بتثقيل حرف العلّة بالتشديد كما في «التنوُّخ» أو بتكرير الحرف الصحيح كما في قولهم «تنخنخوا». وكأني بالخليل يردّ الأفعال المضاعفة نحو «مدّ» و «شدّ والأفعال الرباعية التي فيها تكرير، مثل «لملم» إلى الجذر الثنائي. ثم أتى الخليل بعد ذلك إلى الثلاثيّ الصحيح فالثلاثيّ المعتلّ بحرف فالمعتّل بحرفين وأتبعهما بالرباعيّ فالخماسيّ وهو أقصى ما تبلغه المفردة من أصول، ذلك أنّ العربية ليس فيها من الأسماء والأفعال ما بُني على أكثر من خمسة أصول، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف من فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء، نحو قرعبلانة إنّما هي من قرعبل، ومثل عنكبوت، إنّما هي عنكب» (الفراهيدي نسخة إلكترونية، مقدمة الكتاب49/ 1). ثمّ إنّ الخليل وضع في المستوى الثاني وسيلة تتيح تمييز المعجم الفعليّ (المستعمل) من المعجم المحتمَل (المهمل) من خلال إعمال التقليبات في أصول الجذر الواحد. وبيان ذلك ما رواه الليث عن الخليل، ونورد نصّه لأهميته:

*«اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ والكلمة*

*الثلاثية تتصرّف على ستة أوجه، وتسمّى مسدوسة وهي نحو: ضرب ضبر، برض بضر، رضب ربض، والكلمة الرباعية تتصرّف على أربعة وعشرين وجها وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثيّ الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها، يكتب مستعملها ويلغى مهملها وذلك نحو عبقر تقول منه: عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق، قعرب، قبعر، قبرع، قرعب، قربع، رعقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع، ربعق، بعقر، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقعر. والكلمة الخماسية تتصرّف على مائة وعشرين وجها، وذلك أنّ حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعيّ وهي أربعة وعشرون حرف فتصير مائة وعشرين وجها يستعمل أقلّه ويلغى أكثره.....»*
*(الفراهيدي نسخة إلكترونية، مقدمة العين1/ 59)*

لقد استطاع الخليل بفضل إجراء التقليبات (أو الاشتقاق الكبير) أن يحصر دائرة المستعمل وأن يقيس كميّة المهمل بالنسبة للمادة المعجميّة غير مّستسلم كليّا لسلطة الرواية. وقادته معرفته بالخصائص العضوية للحروف وبقوانين التأليف الصوتيّ في أبنية لغة العرب إلى أن يتعرّف الدخيلَ والمعرّب. ومهما يكن من أمر وجاهة مسوّغات الجدل الذي أثاره معجم العين، وهو جدل يصاحب الأعمال الرائدة في جميع ميادين الابتكار والإبداع، فإنّ ما أثاره من قضايا أثْرَت وأثّرت في كتابات المعجميين العرب من بعده، لم تحجب حقيقة أنّ الخليل بن أحمد عالم فذّ، جمع العمق النظريّ بالمعرفة بلغة العرب، فجاء كتابه، ليس بمقدمته فحسب بل بجميع أقسامه[1] وأبوابه وفصوله، حجّة تزكي أهمّية المعرفة النظرية بمكوّنات النظام اللغويّ في تنظيم المعجم وتبويبه ودورها في تمحيص السماع ونقد معطيات المتن المعجميّ. إذ مهما بلغت سَعة التدوين ودِقّة إحاطته بما جرى على ألسن الأفراد من ألفاظ، فإنّ مادّته غيض من فيض، لا مندوحة من أن تُعرض على أصول صرفيّة وصوتيّة، إليها يعود أمر فصل سقيمها عن

(1) ينظر في هذا المعنى ما أورده الدكتور حميد الهنداوي في مقدمته لكتاب العين المرتب على حروف المعجم.

صحيحها بتحديد خصائصها وسماتها الثابتة التي لا يملك المتكلّم سلطة التصرّف فيها. من ذلك أنّك»... إن سئلت عن الحَضائج فقل ليست بعربية لأنها ليس فيها شيء من تلك الأحرف الستة. وكذلك لو قيل لك ما الخَضَعْثّج؟ فقل: ليست بعربية لأنّه ليس فيها من تلك الأحرف الستة» ويريد بها الحروف الذُلْق التي هي الراء واللام والنون والفاء والباء والميم. «قال الخليل: فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعرَاة من حروف الذُلْق أو الشفوية ولا يكون لتلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة مُحدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا فيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر» (الفراهيدي نسخة إلكترونية، 1/ 52)

لا جدال في أنّ كتاب العين اشتهر بطريقة ترتيب المادة ترتيبا بحسب مخارج الحروف، وهي طريقة سار على نهجها واضعو المعاجم من بعد الخليل إلى أن جاء ابن دريد الذي قسّم معجمه «جمهرة اللغة» على أساس عدد أصول الأبنية (الثنائيّ والثلاثيّ ثمّ الرباعيّ فالخماسيّ، ثمّ رتّب الموادّ المنضوية تحت كلّ بناء وفق نظام الألفباء الذي وصفه بأنّه «بالقلوب أعبق وفي الأسماع ألزم». ولم يتخلَّ عن التقليبات الخليليّة. غيرّ أنّ ما يعنينا في هذا السياق يتعلّق بالترتيب بحسب المخارج[1] الذي سنّه الخليل واقتفى أثره، من بعده، عدد من المعجميّين الذين صُنِّفوا من قبل الدارسين في المدرسة الخليليّة.

مجمل القول إنّ هذا الترتيب حّدّدته اعتبارات لسانيّة طبيعيّة صدرت من مفكّر لغويّ وضع اللبنات اللسانيّة للتأليف المعجميّ، بخلاف الترتيب الألفبائيّ الذي أملته مقتضيات الرسم (الكتابة)، فُرتّبت الحروفُ فيه بمقتضى التشابه الشكليّ القائم على

(1) وخلاصة هذا الترتيب أنه بدأ بالحروف الحلقية (ع، ح، ه، خ، غ) ثمّ اللهوية (ق، ك) ثمّ الشجريّة (ج، ش، ض) بعدها تأتي الأسلية (ص، س، ز)، فالنطعية (ط، ت، د) واللثوية (ظ، ث، ذ) فالذلقية (ر، ل، ن، ف، ب، م) فالهوائية (و، ا، ي). وقد أضاف الخليل إلى الحروف الهوائية الهمزة: «والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد لأنها لا يتعلّق بها شيء.»، مقدمة العين، ص. 58.

مبدأ الأشباه والنظائر[1] وليس بتسويغ لغويّ. والرأي عندي أنّ الخليل رتّب حروف العربيّة الصحاح بحسب المخارج مراعيا الاتجاه الطبيعيّ لمجرى النفَس الصاعد من الجوف نحو مدارج الحلق فمدارج اللهاة ثم مدارج اللسان. وليس بسبب تأثّره بترتيب حروف الهجاء في اللغة السنسكريتيّة كما زعم جورجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربيّة[2]. فلو رتّب ابتداء من الشفويّة إلى ما يليها حتى الأبعد فالأدْخل في الجهاز الصوتيّ لكان ترتيبه أبعد ما يكون عن صورة المنطق اللسانيّ الطبيعيّ الذي يعود إلى صعود نَفَس. من الرئتين عبر القصبة الهوائية نحو الحَنجرة والفراغ الحلقيّ. وبصرف النظر عن حقيقة البواعث التي دعت الخليل إلى ترتيب مواد كتاب العين وفق ترتيب صوتيّ، فمن المؤكد أنّ لهذا الترتيب مسوّغات لسانيّة-صوتيّة، وليس مجرّد مواضعة خارجية لا تمتَ بصلة إلى النظام الصوتيّ للغة، مما يسمح باستنتاج أنّ الخليل نظر إلى البنية التنظيمية للمعجم العربيّ بوصفها قالبا محكوما بمبادئ الصوت والتصريف.

هذه بعض الإشارات إلى خصائص ما اصطلحنا على تسميته بالبنية الكبرى لمعجم العين، وهي بمثابة الملامح التي ورثتها المعاجم اللاحقة عنه، بدرجات متفاوتة في الوضوح والوفاء لصورة الأصل. بقي لنا قبل الانتقال للنقطة الموالية في هذه المقالة، أن نُدلي، في القسم الموالي، بسؤال يتّصل على نحو وثيق بموضوع ترتيب المشتقّات وبمنهجيّة عرضها في المعجم، ويتعلّق بكيفية غير مباشرة بالمعلومات التي يقدّمها الخليل وهو بصدد ترجمة (شرح) المادّة المعجمية المبوّبة والمرتّبة وفق مقتضيات البنيّة الكبرى المشار إليها أعلاه. ولا نزعم أنّ هذه الإجابة عن هذا السؤال تتيح استخلاص نتائج وأحكام نهائيّة، فدوننا وذلك عمل كبير يتطلّب جهدا ووقتا فضلا عن امتلاك

(1) وقبلها الترتيب الأبجديّ الذي نشأ وتطوّر من الأبجدية الأرامية التي انتقلت إلى شبه الجزيرة العربية عبر النبطية.

(2) «فكان الخليل حذا بذلك حذو الهنود في ترتيب حروف لغتهم السنسكريتية فإنهّم يبدأون بأحرف الحلق وينتهون بالأحرف الشفوية. «، تاريخ آداب العربية، ج2/ 124.

ناصيـة منهـج ملائم لقراءة متون المعاجم التراثيّة التي لا نشـكّ في أن فحصها في ضوء أسـئلة مناسـبة، أي أسـئلة منبثقة عن معرفة بثقافـة وعلوم عصرِهـا وعصرِنا الراهن، سـيفتح آفاقا جديدة من شـأنها أن تغني تصوّراتنا عن اللغة العربيّة كلغة ثقافة شـفويّة تحوّلـت في ظرف وجيـز إلى لغة ثقافة عالمية في العصور الوسـطى، انخرط في صوغها، تحت راية الإسلام، أقوام بخلفيات ثقافية وبيئية متنوّعة.

## 2.1. نموذج البنية الصغرى في كتاب العين

ما منزلة المشتقات الفعليّة في المداخل المعجميّة لكتاب العين؟

الانطبـاع الأوليّ المتولّـد عـن القـراءة الأوّلية للكتاب مُفـاده أنّ الغالـب في طريقة العرض الداخليّ للمادة اللفظية كونها لا تسـتقرّ على منهج مُطّرد، فتارة يأتي الفعل أوّلا بعـد الجذر، ثمّ يتلوه الاسـم المصدر ولا يذكر المزيـد منه ونمثّل لذلك بما ورد في العين بخصوص مادة «ج ر ي»:

**[جـرى: الخيلُ تَجـري والرياح تَجري والشـمس تجري جَرْيـا إلا الماءُ فإنّه يجري جِرْية والجِراء للخيل خاصّة]**

ويقدم تارة الاسم (المصدر) على الفِعل كما في مادة ض ر ب، ويقدم الصفة الجارية مجرى الاسـم عـلى الفعل فلا نتبـيّن منهجا ينظّـم وُرود الأبنيـة المختلفـة التابعة للمادة الواحـدة، وهذه سـمة تـشي بالاعتماد على ما تسـعف بـه الذاكرة في اسـتحضار المادة، وتفـسّر شـيوع الفجوات في مادتـه ووقوعه في هَنـات تصريفية واشـتقاقية، نذكر منها اعتباره للمزيد على وزن افتعل، تحت مادة «ج ث»، أي اِجتَثَّ، فعلا لازما.

**[ ض ر ب: الـضّرْبُ يقـع عـلى جميـع الأعـمال، ضَرْب في التجـارة، وفي الأرض، وفي سبيل الله، يصِف ذهابَهم وأخْذَهم فيه. وضَرَب يدَه إلى كذا، وضرَب فلانٌ على يد فلان: حبس عليه أمرا أخذ فيه وأراده، ومعناه حجر عليـه. والطير الضوارِب: المُخترقات الأرض، الطالبات الرزق. وضَرَبَ**

الدهرُ من ضَرَباته أي كان كذا وكذا، وضَرَبَت المخاضُ إذا شالت بأذنابها ثم ضرَبَت بها فروجَها وَمَشت فهي ضَوارِب، والفحلُ من الإبل يضرِب الشَّـول ضِرابا، وصاحبُها أضْرَبها الفحْـل. وأضْرَب الريحُ والبَرْدُ النباتَ إضْرابـا هكذا تقول العربُ. وضَرَب النباتُ ضربا فهو ضَرِب إذا أضرّ به البردُ وأضربت السمائم الماء إذا أنشفته حتى تُسْقِيَه الأرضَ. وأَضْرَبَ فلان عن كذا كفّ.... ورجلٌ مِضرَبٌ: شـديد الضرْب. وضَريب القِداح: هو المـوَكّل بها. والضرْب: النحو والصنْـفُ، يقال: هذا ضربُ ذاك وضريب ذاك أي مثلُه، ...

والـضَرَبُ: العسـل الخالـص. والـضرْبُ: الرجل الخفيـف اللحم، ليس بجسـيم...والاضطراب: تَـضَرُّب الولـد في البطـن. ويقـال اضْطَـرَب الحبـلُ بين القـوم إذا اختلفت كلمتهم. ورجل مُضْطـرِبُ الخَلْق: طويل، غـير شـديد الأسْر. والضريب: الصقيـعُ. والضريبُ النظـير، والضريبُ المـضروب. والضريب من اللبـن إذا خُلط المّخـض بالحقين. والضريب: الشـهد. والضريب: البطين من الناس وغيرهم. والضريبةُ: الطبيعةُ يقال إنه لكريم الضرائب. والضريبة غَلّة تُضرب على العبْد. والضريبة كلّ شيء ضربته بسـيفك من حيّ أو ميّت... والضريبة مضرِب السيف. والضريبة الصوف يُضربُ بالمِطْرَق. والمُضْرِبُ: المقيمُ في البيت، يُقال: أضرب فلان في بيتـه، أي أقـام فيه، ويُقال أضربَ خبزُ المَلَّةِ فهـو مُضْرِبٌ إذا نضج وآن لـه أن يُـضرب بالعصـا ويُنفض عنه رمـادُه وترابُه... والضارِب السـابح في المـاء... والضرائـبُ: ضرائـب الأرَضِـين في وظائـف الخـراج عليها. والضـاربُ: الوادي الكثـير الشـجر.][1] (الفراهيدي نسـخة إلكترونية، 31/ 7).

(1) نقط الحذف في النصّ تشير إلى موضع الشواهد الشعرية.

مـن المفيد أن نسـجّل أنّ المقارنة بين مدخل مـادة «ج ر ى» ومدخل مادة «ض ر ب»، تُـبرز أنّـه بقدر ما يمّدنا كتاب العـين بمادة مُعتبرة بخصوص المدخـل الأخير، تأتي ترجمته لمـادة «ج ر ى» مُقتضبـة، مُكتفية بالحدّ الأدنى من المعلومـات لا تزيد عن ذكر الفعل وما ينتقيه دلاليا من فواعل (الريح، الشمس الماء، الخيل) ومصادره الموافقة لكل سياق. (ولا ذكر للجواري التي في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾الرحمن: ٢٤

إسـوة بذكـره الضوارب في مـادة «ض ر ب»، ولم يأت إلى ذكر أمثلة من مشـتقّات الفعل مثل مُجرى ومَجرى ونحو ذلك) ويبدو أن كتاب العين يكتفي، في الغالب الأعمّ، من المشتقّات بما استفرد بمعنى خاصّ، غير قياسيّ. أما المعانيّ القياسيّة التي تُستفاد من الصيغـة فلا يقيّدها من ذلك أنّه لايذكر الفعل أجرى بمعنى الجعل (جعله يجري) ولا الفعل غلّق (ضمن الترجمة لمادّة «غ ل ق») بمعنى المبالغة ولا تَضارب بمعنى المشاركة في الفعل، ربّما ليس بسبب سهو، بل لإدراكه بأنّها معان يتوصّل إليها بالنحو لا باللغة. وهـذا مذهب صحيح يبيّن وعي الخليل بمسـتويات التحليل اللغويّ وبوظيفة المعجم كمستودع للألفاظ والدلالات التي لا سبيل إلى استنباطها بالقياس.

يبـدو الترتيـب: جـذر (ض ر ب) – مصـدر (ضّرْب) فعل (ضَرَب) مُسـوّغا من الناحية الاشتقاقيّة، خصوصا إذا استحضرنا قولَ البصريين، والخليل ابن أحمد إمامهم، بأصلية المصدر وأسبقيته في الاشتقّاق على الفعل، لكن سّرعان ما يتعكّر صفو تسلسل الكلـمات بـإدراج لفظ ليس بينه وبين اللفظ السـابق سـوى آصرة الجـذر: (مثال كلمة الضـوارب التـي تأتي بعـد الفعل المجرد وقبـل أضرب وضارب) ممّا يقطـع بأنّ يكون تسلسلُ الكلمات الفرعيّة تحت الجذر غيرَ محكوم بمعايير الاشتقاق الصرفيّ. ولو بحثنا عن وجه دلاليّ للترتيب لما استقام الأمر أيضا، فالمعانيّ التي تدلّ عليها كلمة (ضريب) غـير مرتّبة على أسـاس تقديـم المعنى الحسيّ عـلى المعنى المجرّد ولا على أسـاس تقديم المعنـى الحقيقـيّ على المعنـى المجـازيّ. وتعليل هذا عنـدي أنّ هـذا أنّ البنية الصغرى للمعجـم مُمثَلـة في البنيّة المعلوماتيّة لمداخله المعجميّة، لها ملامح نصّ مُسـتظهّر خاضع

لإكراهـات الذاكـرة ممّا يفـسّر اضطـراب الترتيب الذي يتجـلّى في القفز عـلى المادة ثمّ الرجوع إليها في غير موضعها في سلسـلة الاشـتقاق، فضلا عن ذكر مشتقّات من المادة نفسـها في سـياق الشرح، مثال ذلك أنّ كلمة تضَرُّب وردت في سـياق شرح معنى من معـاني الاضطراب وحقّهـا أن تأتي كمدخل فرعيّ مسـتقلّ، زيادة عـلى كثرة الثغرات التـي تعـود في الغالب إمّا إلى كون الاسـتقراء ناقص غير مسـتوف للمعطيات بطبيعته وإمّـا إلى النسـيان أو إلى تصحيف النسّـاخ الذين تعاملوا في بدايـات عصر التدوين مع نصوص مرويّة لمّا تَكتَسِـب بعد خصائص النصـوص الخاضعة لقيود التدوين بالكتابة وما تستلزم من إحكام.

بقيـت ملاحظـة أخـيرة يتعـيّن الإدلاء بها قبـل المـرور إلى العنصر المـوالي في هذ التحليـل، ومُفادهـا أنّ التقويـم موضوعـيّ للمعاجـم التراثية يجـب أن يأخذ بعين الاعتبـار وظيفـة المعجـم في بنية إنتاج المعرفـة في الحقبة التاريخية التـي وضع فيها في ضـوء خصائص المسـتعمِل وخلفيته المعرفية. فالواضح من خـلال الحمولة المعرفية للمداخل المعجميّة أن المعاجم التراثية موجّهة أساسا لنخبة ضيّقة، وكان واضعوها يفترضون أنّ قارئها مستوف لمعارف سابقة تشمل النحو والشعر والبيئة العربية التي احتضنـت الوحي، فبدونها لن يتمكّن من الإفادة منها بخلاف المعاجم الحديثة التي توضَع اسـتجابة لمسـتعمل مُفترَض لا يقرأ المعجم بل يطلُـب منه معلومة آملا بلوغ المراد في ظرف وجيز.

## 2. ترتيب الأفعال المزيدة في المعجم الجذري: تحليل النماذج

بخـلاف معاجم اللغـات الإلصاقيّة التي لها نظام صرفيّ قائم على إلصاق السـوابق واللواحق مثل ما هو موجود في الإنجليزية والفرنسية والألمانية على سبيل المثال، حيث يكون الترتيب بحسب الجذوع، فإنّ حركة وضع المعاجم العربيّة دأبت معظمها، بتأثير مـن الخليـل، على أن ترتّب على أسـاس الجذر الـذي يقوم بمثابة عنـوان لحقل دلالي-

معجميّ. إنّ الميزة البارزة لهذا الترتيب أنه يتيح الحفاظ على وحدة الأسرة اللفظية المعجميّة، ذلك أن جميع المفردات المشتركة في الجذر والمختلفة باعتبار الصيغ، تلتئم في المقالة الشارحة للمدخل المعجميّ الذي عنوانه جذر. والظاهر أن معظم المعجميّين العرب عُنوا فقط بأساليب ترتيب الجذور أي بكيفيات تنظيم البنية الكبرى، ولم يحتفوا بالترتيب الداخليّ للمفردات التي تشترك في الجذر كما أشار إلى ذلك فارس الشدياق في النصّ الذي استهلَلْنا به هذه المقالة. ونقدّم أسفله مقتطفا من الصحاح للجوهريّ مادة: «ض ر ب»، ثم نُتبعه بمثالين لمعالجة المادة نفسها من المعجم الوسيط ومعجم كازيمرسكي بالتتابع لنوضح، في مرحلة أولى. تباين التعامل مع قضية ترتيب الأفعال المزيدة في المعاجم المنتقاة، ولنسجّل في المرحلة الثانية البواعث التي دعتنا إلى ترجيح كفة أسلوب ترتيب يستند إلى مسوّغات لسانية.

## 2. 1 ترتيب الصحاح

يتّضح من مقارنة ما أورده معجم الصحاح بما جاء في كتاب العين بخصوص مادة «ض ر ب» التطوّر الحاصل في العناية بالأفعال المشتقّة. فإذا كان كتاب العين قد اكتفى بذكر فعلين مزيدين من المجرّد «ضَرَب» وهما «أضرب» و«اضطرب»، فإنّ الجوهريّ في صحاحه أورد مادة أشفى وأكفى بخصوص الأفعال المزيدة (الجوهري 2009م، مادة ضرب، 674). فبعد أن فرغ من عرض المعلومات المتعلقة بالفعل المجرّد، وهي تسع معلومات يأتي إلى المزيد من ضرب فيرتّبه على النحو التالي:

**أضرَب** (أفعل) بمعانيها المختلفة [يورد لها ثلاثة معان]

**ضَارَبَ** (فاعل) بمعنى جالدَه و**ضارب** بمعنى القِراضُ، **تضارب** (تفاعل)، **اضطرَب** (افتعل)، **استضرَب** (استفعل اللازم).

لا يورد فعِل وفَعُل من **ضرَب**، ولا فعّل ويذكر مصدره **تضريب**: [والتضريب بين القوم: الإغراء: (مصدر **فعّل**: التفعيل)].

## 2. 2 ترتيب المعجم الوسيط

يستند المعجم الوسيط في ترتيبه الداخليّ للأفعال وما يتعلّق بها من مصادر إلى النظام العام التاليّ:

المجرّد: **فعَل، فعِل، فعُل.**

المزيد بحرف: **أفعل، فاعل، فعّل.**

المزيد بحرفين: **افتعل، انفعل، تفاعل، تفعّل، افعنلل** (ملحق الرباعيّ ومزيد الرباعيّ)، **افْعلّ.**

المزيد بثلاثة أحرف: **استفعل، افعوعل، افعالّ، افعوّل.**

الرباعي المجرد: **فَعْلَل**

مزيد الرباعي: **تفعلل**

ويقترح أن تنظم المادة المندرجة تحت الجذر **ض- ر-ب**، في ضوء الترتيب العام المحدّد على أساس عدد الزوائد وفق المنهج التاليّ:

**ضَرَب، ضَرِب، ضرُب،** [سنعود إلى ترتيب الفعل المجرّد بحسب حركة العين لمناقشتها بالنظر إلى أهميتها في فهم ترتيب مُعيّن للأفعال المزيدة].

يرتّب المزيد على النحو الذي يبرزه الترقيم التاليّ:

1.**أضرَب** 2. **ضارب** 3. **ضرّب** 4. **اضطرب** 5. **تضارب** 6. **تضرّب** 7. **استضرب.**

## 2. 3 ترتيب معجم كازيمرسكي

يعتمد كازيمرسكي الرسم العربيّ في ترتيبه للجذور والمفردات التابعة لها في معجمه الجذريّ ويضع إزاءها شروحا باللغة الفرنسيّة مقتفيا ترتيب المستعربين للصيغ الفعليّة المزيدة وذلك كما هو مبيّن أسفله حيث تُسند للصيغة الصرفيّة هويّة عددية فيشار إلى

الصيغة المجرّدة **فعل** بالصيغة الأولى وإلى **فعّل** بالصيغة الثانيّة وهكذا دواليك.

**[فَعَل، فَعِل، فَعُل]** 2. **فعّل** 3. **فاعل** 4. **أفعل** 5. **تفعّل** 6. **تفاعل** 7. **انفعل** 8. **افتعل**، 9، **افعلّ** 10. **استفعل**

11. **افعالّ** 12. **افعوعل** 13. **افعوّل**

الرباعيّ ومزيداته: **فعلل، تفعلل، افعنلل، افعلَلّ**.

بتطبيق هذا المنهج على المادة المنضوية تحت الجذر **ض- ر-ب** يخلص كازيمرسكي إلى ترتيب يلتزم به في جميع مداخل معجمه.

1. **ضرَب، ضرِب، . ضَرُب، [ضُرِب** صيغة البناء للمجهول ونعدّها صورة تصريفية مُعجمة]

2. **ضرّب** 3. **ضارب** 4. **أضرب**، 6. **تضارب**، 8. **اضطرب** (افتعل)، 10، **استضرب**.

يُرجع المؤرّخون الترتيب المتبّع في كازيمرسكي وكتابات المستعربين، نحاة ولسانيّين ومعجميّين إلى المستعرب الهولنديّ توماس إيربنيوس (Tomas Erpenius) في كتابه «Grammatica Arabica» الذي ألّفه في مطلع القرن السابع عشر. ولا أستبعد أن يكون قد استقرّ لديه بإيعاز من شِهاب الدين أحمد بن قاسم الحَجْريّ أو الحجَريّ الملقّب بآفوقاي[1] اللغويّ والديبلوماسّي الأندلسّي المغربّي. إذ يقال إن إيربِنيوس أخذ عنه علم اللغة العربيّة إبّان استضافته له في لَيْدن بالبلاد المنخفضة. ومهما يكن من أمر الملابسات التاريخية التي تكتنف نشأة هذا الترتيب وأثر عالم أندلسيّ-مغربيّ في بلورته، فإنّ مبرّراته النظريّة المضمرة هي ما يعنينا في المقام الأوّل. لكن قبل الشروع

(1) لا تذكر المصادر تاريخ ولادته لكنه يرجح أنه ولد حوالي 1570 وتوفي سنة 1641 بتونس انظر ومن أشهر مؤلفاته كتاب ناصر الدين على القوم الكافرين وهو مختصر عنوان رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب.

في عرض تفاصيل التعليل النظريّ نقترح التمثيل لهذا الترتيب في التشجير التالي حيث تبدو الأفعال المشتقّة منحدرة من جذع الفعل البسيط وليس من الجذر، خلافا لتصوّر دافيد كوهين (1961) الذي يفترِض أنّ المشتقّات تنحدر كلّها من الجذر فيسوّي بذلك بين الفعل المجرّد والأفعال المزيدة بربطها جميعا، ربطا مباشرا، بالجذر.

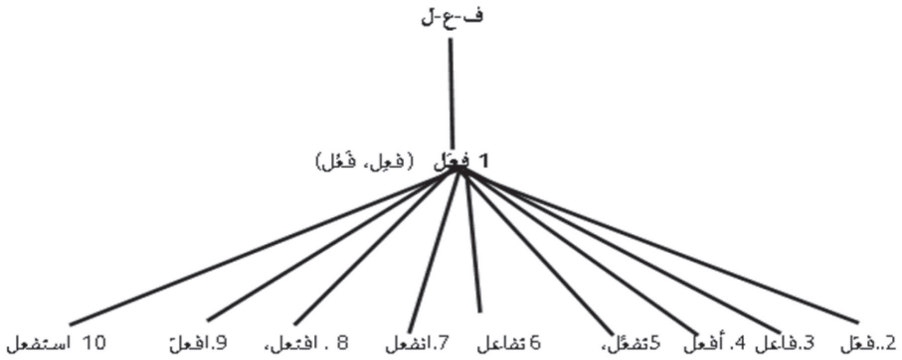


## 4-2 استنتاجات أولى

ما يَلفِت نظرنا، ونحن نقارن بين أساليب الترتيب في المعاجم الثلاثة، أنّ معجم الصحاح لم يورِد الصيغتين **فَعِل** و**فَعُل**، في مادة **ض-ر-ب**، بخلاف المعجم الوسيط ومعجم كازيريمسكي اللذين يذكران الصيغتين: [**ضَرِب** بمعنى أصابه البرد أو غيره فضرّه». وضَرُبت يدُه جاد ضربها]. ويتفرّد كازيمرسكي في هذا الباب بإيراد صيغة **ضُرِب**، المبنية للمجهول. ويذكرها بمعناها المعجميّ الخاصّ (idiosyncratic)غير القياسيّ وليس التصريفيّ، يقال: ضُرِبت الأرضُ إذا كساها البَرَد. وبالإضافة إلى هذا نلاحظ أنّ المعاجم الثلاثة تشترك في تقديمها المجرّد على المزيد في الترتيب، غير أنها تختلف في بعض التفاصيل فالصحاح والوسيط يبدآن الترتيب بصيغة **أفعل**، ويحتفظان بترتيب الخليل الذي يقدّم أفعل، في حين أنّ كازيمرسكي يختار ترتيب المشتقات وفق الترقيم المتبّع من قبل المستعربين وهو ترتيب يضع صيغة **أفعل** في الرتبة الرابعة فيصطلح على تسميتها بالصيغة الرابعة، وذلك كما هو معتاد في أدبيات المستعربين

الذيـن يحيلون على الرقـم التراتبيّ للصيغة، فالصيغة الأولى هـي صيغة المجرّد بصرف النظر عن حركة العين وهكذا دواليك.

يُميط هذا التفصيل الضئيـل اللثام عن تصورين مُضمرين ومختلفين للبنية الصرفيّة بين المعجم الوسـيط، من جهة، ومعجم كازيمرسـكي من جهة أخرى، وهما المعجمان اللذان يُولِيان اهتماما أكبر لمسـألة الترتيب الداخليّ مقارنة بالصحاح وبالخليل. سـنعدّ المقاربـة الأولى التـي يُفصح عنها بوضـوح واضعو المعجم الوسـيط مقاربة ترتّب على أساس عدد الزوائد في الكلمة، فتَتدرّج من الزيادة بحرف إلى تلك التي تكون بحرفين وهكذا دواليك. وطبيعي أن يقدّم الفعل المزيد بالهمزة، في هذا النحو من الترتيب على باقـي الأفعال المزيدة بحكم أنّ الهمزة هـي أوّل حروف الأبجديّة. يميل هذا النهج إلى إخضاع البنية الصغرى لنظام الترتيب الذي يحكم البنية الكبرى ويوظّف في حدود دنيا المعلومة المتعلّقة بالبنية الصرفيّة للأفعال في الترتيب بدليل أنّ المعجم الوسيط ينزّل همزة الوصل منزلة صرفيّة فيعاملها معاملة باقي الزوائد الاشتقاقيّة. لن نُفيض في انتقاد هذا الموقـف وعيا منّا بـأنّ أيّ انتقاد موجّه له انطلاقا من مقدّمـات نظريّة بخصوص البنية الصرفيّة للغة العربيّة سـيُعدّ انتقادا توجّهه مسبقات لا تلزم إلّا أصحابه، والأجدى أن يُنظر في مدى التزام واضعي هذا المعجم بهذه المنهجيّة في سائر المداخل لتقويم نجاعتها العملية، وهذه مسألة تحتاج إلى دراسة مستقلّة.

يقـوم التصوّر الثاني، الذي بسـطنا خُطاطته في التشـجير أعلاه، على أسـاس توزيع الزوائـد في المواقع المرصودة لاسـتقبال الزوائد الاشـتقاقيّة في الصيغـة الفعليّة الجامِعة التـي يتعيّن عـلى نظريّة صرفيّـة أن تحدّد بنيتها. سنسـعى، في الصفحـات اللاحقة، إلى تزكية هذا الترتيب بالاعتماد على حجّتين: حجّة دلالية تصبّ في اتجاه ربط دلالة الصيغة الصرفيّـة بالأدوار التي يوزّعها الفعل على موضوعاته (arguments). أمّا الحجّة الثانية فـذات طبيعة صوريّة نجد صياغتها الأولى الناضجة في نظرية الصرف المسـتقلّ القطع عـلى النحو الذي اسـتقرّت عليه في جـون مككارثي (1981، 1979). وسـنبيّن أنّ هذا

الترتيـب يعكـس بوفاء، البنية الداخليّة لنظام الصرف الفعليّ ويتعيّن بالتالي السـير على منواله في ترتيب المداخل الفرعيّة المنضوية تحت الجذر الواحد.

## 3. نحو ترتيب صيغ الأفعال المشتقّة على أسس لغويّة

### 3. 1. المعيار الدلاليّ

نعثـر على النواة الأولى لمحاولات ترتيب الصيـغ الفعليّة، خارج المعجم، وفق مبدأ لسانيّ، لدى المستعربَين الفرنسيَّين هنري فليش (1961) وأندريه رومان (1983)، وهو ترتيب سـيتبنّاه كلّ من جون لوفينسـتام ومُحمّد كرسال في دراسـتهما للوظيفة الصرفيّة الاشـتقاقيّة للتناوبـات الصائتيّة في نظـام الفعل في اللغة العربيّـة[1]. يتميّز هذا الترتيب بكونه يقتصر على صيغ الفعل المجرّد الثلاثة وهي **فعَل** (المفتوح العين) و**فعِل** (مكسور العين) و**فعُل** (مضموم العين). يقدّم هنري فليش التصنيف الدلالي للفعل المجرّد بناء عـلى حركة العين وأثرها في تحديد درجة تنفيذيّـة الفاعِل الفعل، وذلك كما هو مبيّن في التشجير التالي:

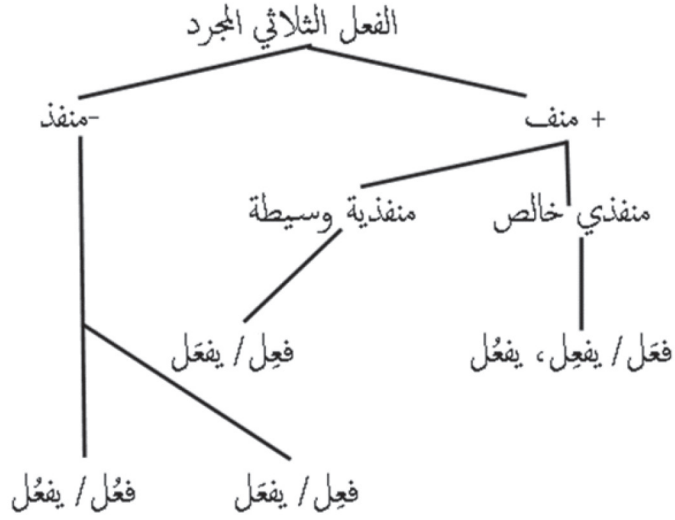


(1) انظر مزيدا من التفاصيل بالعربية بخصوص عملهما وتطبيقاته في محمد بلبول (2015)، الفصل الثالث.

يتبيّن من التشجير أن هنري فليش يصنّف صيغ الفعل المجرّد على أساس دلاليّ وفق معارين رئيسَيْن:

- معيار المنفذيّة

- معيار انتفاء المنفذيّة (اللّامنفذيّة): الفعل المُعيِّن لصفة (حيث الفاعل موصوف)

بعد ذلك يُفرّع الفعلَ المنفذيّ إلى:

1) فِعل منفذيّ خالص: فَعَل/ يفعِل ويفعُل -في اللازم والمتعديّ-: (خرَج/ يخرُج جلَس/ يجلِس ضرَب/ يضرِب، قتَل/ يقتُل، قدَر/ يقدِرُ ويَقدُر)

2) (قسم أوّل من فعِل/ يفعَل)، بمنفذيّة وسطى في اللازم والمتعديّ أيضا، كما في نحو (سمِع/ يسمَع، سكِر/ يسكَر)

أمّا المُعيِّن لصفة فإنّه يتفرّع إلى قسمين:

1) القسم الثانيّ

2) من فعِل يفعَل الذي يعيّن صفة مثل حزِن/ يحزَن، وكبِر/ يكبر

3) فضلا عن فعُل/ يفعُل باستثناء بصُر/ يبصُر وشعُر/ يشعُر.

أما أندريه رومان (1983) فينحو منحى فليش وكانتينو مع إدخال تعديل طفيف فيقترح أنّ الفعل الثلاثيّ يصنّف بحسب علاقة فاعله بالحدث إلى ثلاث طبقات تتمايز بحركة العين:

- المنفذيّة الخالصة **فعَل**

- المنفذيّة المتوسّطة **فعِل**

- الصيرورة إلى صفة عارضة كما في **فعِل** أو اكتساب صفة ملازمة كما في **فعُل**

تَكْمُن مشكلةُ الاعتماد على المعيار الدلاليّ لترتيب الأفعال المزيدة في أنّ نتائجه تبقى تقريبيـة لأن دلالاتهـا الصناعية غير مطّردة بحكم أنّ الزوائد الاشـتقاقيّة غير مسـتقرّة الدلالـة ويصعـب التنبـؤ بأثرهـا في الأفعال، وهـي بهذا الاعتبـار مختلفة عـن الزوائد التصريفيّـة التـي تشـهد وقائع اللغات على نسـب اطّرادهـا العالية. ويترتّـب عن هذه الخصيصة أنّ نماذج الصرف الاشـتقاقيّ تشـوبها الثغرات وتشكو في حالات كثيرة من ضعف الإنتاجيّة (خذ على سـبيل المثال لا الحصر غياب فعل *مرّض بمعنى التكثير). ومـن ثمّ فإنّ تصنيف الصيـغ تصنيفا دلاليا يحتاج إلى نظريّـة دلاليّة بخصوص الدلالة الجِهية –المُعجَميّة (aspect lexical) للأفعال تكون محطّ إجماع نسبيّ، تتيح قراءة دقيقة للدلالـة في مسـتوى الصرف. ونظـن أنّ الأعمال اللسـانيّة في هذا الاتجـاه غنية وكفيلة بتنويـر السـبيل في هـذا الحقـل مـن الدراسـات، غـير أنّ هـذه الملاحظة لـن تثنينا عن تقديـم بعض الإشـارات التي تفيد أنّ لائحة المسـتعربين تحتمل قراءة تُبـيّن أن ترتيبها للصيـغ محكـوم دلاليا على نحو مـا. ذلك أنّ لائحـة الأفعال المزيـدة تتصدّرها الصيغُ المزيـدة المنفذيّة: الصيغـة **الثانيّة** في ترتيب المسـتعربين (**فعَّل**) والصيغـة **الثالثة** (فاعَل) والصيغـة **الرابعة** (**أفعل**) باعتبار أنها تسـتلزم فاعلا تركيبيـا يُراقب الحدث وغير متأثّر بـه. ثمّ تأتي بعدها الصيغ المزيدة التي تكـون فواعلها متأثّرة بالحدث ومُعانِية له، كما في **انفعـل وافتعـل** و**تفعّل** (معنى المطاوعة)، وفي **افعلّ** (احمرّ واعورّ) و**اسـتفعل** (اسـتدام الشيءُ واستدان الرجلُ). أمّا الصيغ التي تأتي في الترتيب بعد الصيغة العاشرة: أي بعد **استفعل**، فلا تخرج أيضا عن كونها تدلّ إمّا على المطاوعة (**افعنلل** كما في نحو احرنجم) وإمّـا على صيرورة التحوّل (**افعوعل، افعالل**...) حيـث الفاعل متأثّر بالحدث. ومهما يكـن من أمر، فالثابـت أنّ الصيغ الفعلية المزيـدة: المنفذيّة، بهيئاتهـا المختلفة التي تفيد التعديـة والتكثـير والمشـاركة في الحـدث، تسـبق في الترتيـب الصيغ المفيـدة لصيرورة الانعـكاس والمطاوعـة، ممّا يوحـي أنّه ترتيب توجّهـه مقتضيات نحـو منطقيّ ينظر في

التوافـق بين البنيـة الصرفيّة للصيغ المشـتقّة وما يترتّب عنها من علاقـات دلاليّة تربط الحمل وموضوعاته، وليس ترتيبا اعتباطيّا.

## 2.3. المعيار الصرفيّ في تسويغ الترتيب

إن نحن سلّمنا بما يُفيد أنّ الأفعال المزيدة مأخوذة من أصل واحد هو الفعل المجرّد وأن لا وجـود لعلاقـة اشـتقاق مباشر بينها، فينتـج عن هذا أنّ ترتيـب الأفعال المزيدة سـيكون غيرَ موجّه بنظام تكوين الكلمة أي: نظام الاشـتقاق الصرفيّ، فتصبح مسـألة تقديـم صيغة فعلية مزيدة على أخرى مسـألة لا صلة لها بالنظـام الصرفيّ للغة. وتكون محكومـة باعتبـارات منهجية متعلّقة بالصناعـة المعجمية. أمّا القـول بخلاف هذا، أي الزعـم بأنّ الأفعال المزيدة لا ترتبط كلّها ارتباطا مباشرا بالفعل المجرّد فيترتَّب عنه أنّ ترتيب المشـتقّات في المعجم، يجب أن يعكس نظام اشـتغال الاشـتقاق الصرفيّ انطلاقا مـن تصوّر واضح للتمثيلات الصرفيّة للجـذوع وللزوائد ولقواعد التأليف فيما بينها. نجد التعبير الصوريّ عن هذا المنحى لدى جون مككارثي في أطروحته الشـهيرة التي تبنّـى فيهـا مبادئ الصواتة غـير الخطية. يقـوم جوهر التحليل في هـذه الأطروحة على فكرتـين مُفادهمـا أن الأفعـال المزيـدة مولّدة صرفيـا انطلاقا من صيغـة جامعة تحتوي الفعـل المجـرّد الـذي ينظر إليها كنـواة لها قابلية التوسـيع نحو الحيّز (الميـدان) الأيمن ولا تمتد في اتجاه الحيّز الأيسر (بخلاف الأسـماء). وهو حيّز التوليد الاشتقاقيّ الخاص بالأفعال. وتفيد الفكرة الثانية أنّ الصيغ هي أساسـا قوالب مشـكّلة من مواقع ساكنية (صامتية) وحركية (صائتية): (س ح)، وليست متوالية من القطع أو الحروف (التصوّر المعجميّ السـائد). ترتّبت عن هذا الإطـار التحليلي/ التمثيلي نتائج عديدة، أبرزها أنه أصبح بالإمكان تقليص عدد الصيغ في الأبواب الصرفيّة وحل مشكلة الحشو الصرفيّ، فكثرة الصيغ تعدّ مُعضلة كبيرة في الصرف العربيّ، إذ بدون إيجاد حلّ لها ستكون لدينا أوّليـات صرفيّـة (وهي الصيغ) كثيرة العدد، بمعنى أننا سـنكون بصدد لوائح ضخمة من الصيغ (خمس عشرة صيغة بالنسبة للفعل ومشتقاته). المشكلة الثانية التي ستحلّها

النظرية هي أنها ستتيح تنظيم السلاسل الاشتقاقيّة وفق معايير لسانيّة عامّة ويصبّ هذا في صالح الترتيب الاشتقاقيّ الذي يُنكر وجودَه التحليلُ البنيويّ المُستند إلى فكرة أنّ الكلمات في المعجم العربيّ والساميّ وليدة تقاطع جذر وصيغة وذلك كما سبق أن أوضحنا في التشجير أعلاه.

فحوى هذا الطرح أن جميع الأفعال تؤول إلى صيغة واحدة مكوّنة من نواة وتوسيعين اختياريين.، ويستند هذا إلى فلسفة نجدها حاضرة لدى المشتغلين بالتركيب في منحاه الصوريّ. مقوّمات هذه الفلسفة، التي وجّهت تصوُّر اللسانيّين للتصميم الأمثل للنحو، تتحدّد في الاقتصاد في العتاد والحدّ الأدنى من العمليات. فبما إنّ جميع التراكيب الجُمليّة يجب أن تردّ إلى بنية جُمليّة قاعدية تتشكّل من نواة وتوسيعات (حيث تتشكّل النواة من المواقع التابعة للحمل (رأس الجملة) أما التوسيعات فتؤول إلى المواقع غير الحَمْليّة: (موقع الابتداء ومواقع التوابع والملحقات) فإنّ الأمر نفسه يسري على الصيغة الفعلية إذ لا تخرج كذلك عن هذا التصميم: نواة وتوسيعين، وما يُحدّد الترتيب يعود إلى رتبة تفعيل الاختيارات التي يسمح بها التوسيعان. زد على هذا أن هذا الفرْض يجنّبنا كثيرا من المشاكل الناجمة عن التسليم بأن الصيغ تابعة لعدد الحروف، بما فيها من أصول وزوائد، ويدعونا إلى النظر إليها ككيانات مكوّنة من مواقع. وقد حدس الخليل ابن أحمد هذا حين فصّل الخليل معجمه على أساس فصله المنهجي بين مادة اللفظ وبين الأبنية التي حصرها باعتبار المواقع في ثلاثة أبنية: لا تقلّ عن ثلاثة مواقع ولا تزيد عن خمسة.

نعثر في الأدبيات الصرفية على صياغات عديدة لما يجب أن تكون عليه هذه الصيغة الجامعة سأقف عند الصيغة الأولى التي يقترحها جون مككارثي (1979) ليس لأنها الأكثر ملاءمة لسياق الإشكال المطروح في هذه المقالة، فتُجلي فكرة أنّ لائحة ترتيب صيغ الفعل ليست سوى صورة «الماصدق» لما تُجمله الصيغة الجامعة.

ونُسند، تبعا لجون مككارثي (1979) البنيةَ التاليّة للصيغة: الجامعة

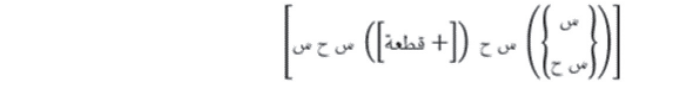

وهي صيغة مقيّدة بقاعدة لها وظيفة مِصفاة، تمنع توليد هيكل جذع معجميّ للفعل يتعاقب في بدايته مقطعان قصيران: [ (س ح) س ح (...) س ح س]. ويشير الرمز **س**، في بنية للصيغة الجامعة، إلى المواقع التي تربط بالحرف الساكن (الصامِت)، أما الرمز **ح** فيشير إلى موقع الحركة (الصائِت) كما سبقت الإشارة.

تُتيح الصيغة الجامِعة استخلاصَ أربع طبقات اشتقاقيّة للفعل العربيّ:

– الطبقة الأولى مكوّنة من الصيغ المجرّدة **فعَل، فعِل، فَعُل** التي تشترك في الهيكل النواة، بموجب إهمال التوسيعين المحصورين بين الأقواس () في الصيغة وما يتضمّنان من اختيارات. (ويجوز ترتيبها على أساس مقياس المنفذيّة كما سبق أن رأينا سابقا).

– الطبقة الثانيّة مكوّنة بتفعيل موقع التوسيع الداخليّ ([+قطعة]) الذي يحتمل أن يربط بساكن أو بحركة، فيكون الحاصل: **فعّل** و**فاعل** و**أفعل** و**فعلل**، وتحقّق هذه الصيغ كلّها، بقدر معيّن، المنفذيّة. بمعنى آخر، تشترك كلّ هذه الصيّغ في الهيكل [س ح x س ح س] الذي يعدّ هيكلا منفذيّا بامتياز، وحيث يحدّد الرمز x. داخله موقع التوسيع الداخليّ ففي حالة **فعّل** و**أفعل** و**فعلل** يربط الموقع الغُفل (x) بنغمة ساكنة ويربط في حالة **فاعل** بحركة من جنس حركة فاء الفعل فيحصل التمديد الحركي الذي يسمّى في الاصطلاح القديم ألفا.

– هذه الهياكل غير تابعة لعدد أصول الجذر ممّا يعني إمكان تصوّر القالب الصرفيّ في استقلال عن حجم المادة المعجمية، ذلك أن هذا الهيكل يحتمل جذرا ثنائيّا وثلاثيّا أو رباعيّا، بدليل أن الأفعال الرباعيّة غير المزيدة مصوغة من الهيكل نفسه. وليس

مـن باب المصادفـة أن يكون الرباعيّ فعـلا منفذيّا (علاجيا في اصطـلاح القدماء) حيـث يكون الفاعل مراقبا للحدث كـما في نحو زلزل وللم وكفكف وخصخص. وتعـدّ الأفعـال الرباعيّة إذن أفعـالا منفذيّة على أسـاس خصيصة بنيويـة تتمثل في الهيكل الذي تتقاسمه مع **أفعل** و**فعّل** و**فاعل**، ويؤكّد هذا أنّها تكوّن طبقة متجانسة صوريّا ومعنويّا، يشهد على ذلك اشتراكها جميعا في حركة عين حرف المضارعة التي يكون معها مضموما ويكون مفتوحا في سائر الأبنية.

– وتعدّ هذه الطبقة أيضا أسـاس التكوين الإلصاقيّ إذ على أساسها نفعّل الاختيار س ح في التوسـيع الخارجـي في أقـصى اليمـين لنحصل عـلى الصيـغ الثلاث ذات الزيادة الخارجيّة:

– **تفعّل، تفاعل، تفعلل**

– ثـم ترد الصيغ الضاربـة في الانعكاس والمطاوعة بتفعيل الاختيار **س** في توسـيع أقـصى اليمين كذلك، لنحصل على الطبقـة الثالثة التي يكون فاعلها متأثّرا بالحدث إما بالانعكاس أو بالانفعال.

– وهي: **انفعل** و **افتعل** و**اسـتفعل** أي إلى حدود الصيغة 10. التي يُعدّ هيكلُها [س س ح س س ح س] أسـاسَ تكويـنِ الصيـغِ الضعيفة الإنتاجية مـن قبيل **افعوعل** و**افعَوّل**. ولمزيد من التوضيح، نقترح التخطيط المشجّر الذي يبرز الترتيب المستفاد من تفعيل قاعدة توليد الصيّغ الفعليّة على أساس الصيغة الفعلية الجامعة.

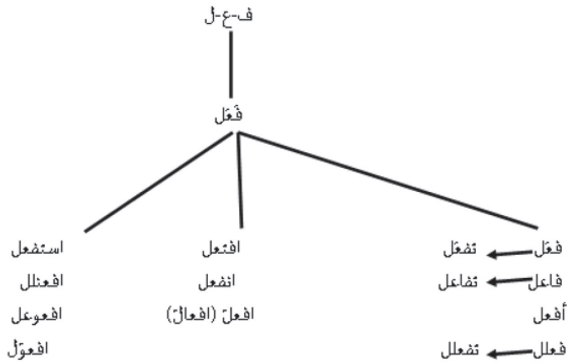

تُفصح الشـجرة (5) عن البنية التنظيميّة العميقة لعلائق الاشـتقاق في باب الفعل، وهـي بنيـة قائمة على مبدأ ردّ جميع الأفعال المشـتقّة إلى ثلاثة هياكل فرعية (تسـتوعبها الصيغـة الجامعة المشـار إليها)، وفي إطارها يتحدّد عدد المواقع الزمنية التي تسـتوجب الملء بحروف تحيل عـلى أصوات (= قطعات الجذر، زوائد، حركات). فالهيكل الذي يوحّد الصيغ التي توجد في أقصى يمين الشـجرة نورد صورته تحت (أ) وهو أساس أو أصل تكوين الأفعال بإلصاق التاء:

(أ) [ س ح س س ح س]

أما الصيغ التي تشترك في الهيكل (ب)

(ب) [س س ح س ح س]

فتعـدّ كلّها صيغـا مزيدة غير إلصاقيّة مما يجعل تقديم افتعـل عن انفعل أمرا لا يخلو من اعتباط، وإن كانت معطيات الدياكروني تؤيّد أن تاء الافتعال كانت سابقة في موقع البدايـة مثلهـا مثل نون الانفعـال، قبل أن تُزحْلق إلى الموقع الثـاني، ويقدم داوود عبده (1979) أدلّـة لغويـة بنـاء على تحليلـه لقواعد المماثلـة الصوتية في اللغـة العربية (كما في اضطـرب وازدهـر)، تؤيّد صوابيّة التحليـل الذي يردّ بنية افتعـل إلى أصل تاريخيّ هو **اتفعـل**. بقي أن نضيف شـيئا بخصوص **افعـلّ** ويرتبط بالإدغام الـذي يقع في آخرها، فنقـول إن التمثيـل الصرفيّ الدقيق لهذه البنية هو **افْعَلَل** وليـس **افعلّ** لأن الإدغام ناتج عـن اللاحقـة التصريفيّـة التي تلحـق الجذع وليـس خاصيّـة صرفيّة ملازمـة للبنيات الصرفيّـة الأصول. ونظـن أن صيغة **افعالّ** ما هي إلا بديل لهجـي (ألومورف) لصيغة **افعلّ** بدليل أنها لم ترد فيما لم يأت منه **افعلّ**

وتُبنى الصيغ التي تظهر تحت التفريع الأيسر للشجرة على أساس الهيكل (ج):

(ج) [س س ح س س ح س]

## خاتمة

لقد انطلقنا في كتابة هذه الورقة من ملاحظة فارس الشدياق التي أثارت قضية ترتيب المفردات داخل البنية الشارحة في المعاجم العربيّة، وهي لا تشير سوى إلى عنصر من العناصر المُكوّنة لما اصطلحنا على تسميته بالبنية الصغرى للمعجم، وهي بمثابة البرنامج المعلوماتيّ الثابت الذي من المفترض أن يُلتزم ببنية عناصره في تحرير ترجمات سائر ألفاظ المعجم على نحو مطّرد، إذ أنّه يقوم مقام البصمة الجينيّة المحدّدة لنوعه ضمن الأجناس المعجميّة. والخلاصة الأولى التي توصّلنا إليها تشير إلى مفارقة تتمثل في كون المنجز المعجميّ العربيّ في عمومه، شغلته بالأساس قضايا البنية الكبرى (المتعلّقة بأصول الترتيب العموديّ لمواد المتن أكثر من عنايته بإحكام البنية الصغرى وخلصنا إلى هذا الحكم على أساس قراءتنا لكتاب العين والمقارنة بين ترجماته للألفاظ وأعطينا مثالا يعزّز هذا الحكم.

تذهب الخلاصة الثانية إلى أنّ الترتيب المستخلَص من قاعدة الحشو المعجميّ التي اقترحها مككارثي في إطار نظرية الصرف المستقلّ القطع، تتيح تقسيم الصيغ الفعليّة إلى ثلاث طبقات على أساس تفعيليّ (prosodic) وتمكّن من فصل الأفعال المزيدة التي لها بنية دمجية مثل (انفعل واستفعل وافتعل..) عن الأفعال لمزيدة التي لها بنية إلصاقيّة مثل (تَفعّل وتَفاعل وتَفَعْلل)، وتمكّن القاعدة بفضل هذا من بناء علائق الاشتقاق في ضوء خصائص شكلية إجرائية واضحة تتيح تنظيما أكثر اتساقا للأفعال المزيدة بوصفها مداخل فرعية تابعة للبنية الصغرى، كما أنّا تنجح في ربط سلس للمشتقّات الاسمية بأفعالها المستعملة والمفترضة وهو ما نسعى لتبيانه في دراسة قيد الإنجاز. ولعمري إنّها غاية، من شأن العمل على تجسيدها في معاجم حديثة أن يطوّر أساليب تعليم وتعلّم العربية وأن يُعيد لها قوة بيانها وقدرتها على استيعاب الجديد من الأفكار والمفاهيم.

## المراجع

-القرآن الكريم

إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، و محمد خلف الله أحمد. المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 2004م.

اسماعيل ابن حماد الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار. بيروت: دار العلم للملايين، 1990م.

الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح): نسخة مرتَّبة ترتيباً ألفبائياً، مراجهة محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد. القاهرة: دار الحديث، 2009م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي. كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبارهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، . القاهرة: دار ومكتبة الهلال، نسخة إلكترونية.

إيميل يعقوب. المعاجم اللغوية الحديثة، بداءتها وتطورها. بيروت: دار العلم للملايين، 1981م.

بيبيرشتاين (A. de Biberstein Kazimirsky) كزيمرسكي. قاموس اللغتين العربية والفرانساوية. بيروت: مكتبة لبنان، (د.ت).

جورجي زيدان. تاريخ آداب اللغة العربية مراجعة وتعليق شوقي ضيف. القاهرة: دار الهلال، (د. ت).

داوود عبده. «في القلب المكاني ووزن افتعل»، ضمن دراسات في علم أصوات العربية. الكويت: مؤسسة الصباح، 1979م.

رمزي منير بعلبكيّ. فقه العربية المقارن: دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية. بيروت: دار العلم للملايين، 1999م.

محمد بلول. «بنية الكلمة في اللغة العربيّة: تمثلات ومبادئ.» سلسلة دراسات وبحوث لغوية، 2015م، الإصدار العدد 1.

## المراجع الأجنبية

- Blachère Régis, 1975, EL Gawhari et sa place dans l’évolution de la lexicographie Arabe, p. 21-29, Presses de Fpo, 1975, http : //www.open edition.org/6540

- Cohen, D. (1961), Essais d’une analyse automatique de l’arabe in D. Cohen 1970–

Etudes de linguistique sémitique et arabe, The Hague-Paris, Mouton, 49- 78

Dell, F. (1970) Les règles phonologiques tardives et la morphologie dérivationnelle du

- français, Ph.D. Diss., Massachusetts Institute of Technology, inédit

Fleisch, H. (1968), L'arabe classique, Esquisse d'une structure linguistique, Dar el-Machreq; Beyrouth.

- McCarthy, J., (1979), Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology, Ph. D. diss. MIT.

- McCarthy, J., (1981), A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology, Linguistic Inquiry 12, 373-418

- Mel'čuk, Igor, A. Clas & A. Polguere, (1995), Introduction à lexicologie explicative et combinatoire, Louvain-la Neuve, Duculot.

- Roman, A. (1983), Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe. Université de Provence, Thèse de doctorat d'état.